قتيل بانفجار في الإسكندرية وأضرار مادية لآخر في «قصر النيل» وتفكيك قنبلتين بمطار القاهرة

العبوات الناسفة تهز «المحروسة» ... و إدانات غربية لأحكام الإعدام الجماعية

القاهرة - «وكالات»: انفجرت عبوة ناسفة في شارع «قصر النيل» وسط القاهرة، دون وقوع خسائر بشرية، إذ اقتصرت الأضرار على زجاج بعض المنازل والمحلات التجارية، وذلك بعد ساعات على تفكيك القوى الأمنية المصرية لعبوتين ناسفتين في مطار القاهرة الدولي، في أحدث تطور على صعيد التوتر الأمني المتصاعد في البلاد.

وذكرت «بوابة الأهرام» الرسمية أن القنبلة انفجرت داخل «كشك كهرباء» ونتج عنها تحطم عدد من نوافذ وزجاج بعض المحلات التجارية دون وقوع أي خسائر أو إصابات بشرية، مشيرة إلى أن هوية من قام بزرع القنبلة ما زالت مجهولة.

وفي مطار القاهرة، نجح خبراء المفرقعات في إبطال مفعول عبوة عُثر عليها بساحة الانتظار بالصالة الثالثة من المطار تحت إحدى السيارات، وذلك بعد وقت قصير على تفكيك عبوة أولى في موقع مجاور.

وصرح اللواء علاء علي، مدير أمن مطار القاهرة، بأن العبوتين هيكليتين، عبارة عن «خراطيم بلاستيكية ملفوفة بكرتون، وبداخلها أسلاك كهربائية ورمال وإحدى المواد التي يجري تحليلها». وأكد موقع التلفزيون المصري أن الحركة تسير بشكل طبيعي في المطار، نافيا ما تردد عن إغلاق الطرق المؤدية إليه ونشر الحواجز الأمنية.

الى ذلك أفادت الأنباء بمقتل شخص وإصابة اثنين آخرين في انفجار عبوة ناسفة قرب مدينة الاسكندرية شمالي البلاد. وصرح مصدر محلي لبي بي سي أن الانفجار الذي وقع عند الكيلو 21 بطريق الإسكندرية مصر الصحراوي كان يستهدف نقطة تفتيش تابعة للشرطة، لكنه لم يسفر عن سقوط ضحايا في صفوف قوات الشرطة المتمركزة في المكان.

وقال مصدر ان قنبلة كانت تستهدف نقطة للشرطة في منطقة تقع في ضاحية العجمي بغرب الإسكندرية انفجرت ولكن قافلة الشرطة كانت غادرت النقطة فاصيب 3 اشخاص توفي احدهم فور وصوله الى المستشفى.

واضاف المصدر ان المصابين وهما رجل وابنه البالغ من العمر 12 عاما نقلا كذلك الى المستشفى.

وقررت الشرطة اخيرا عدم التواجد في نقاط امنية ثابتة والقيام بدوريات متحركة تجنبا للهجمات التي تستهدف قوات الامن منذ عدة شهور.

وتاتي هذه الأحداث بظل توتر امني في البلاد بعد الهجمات الدامية التي استهدفت قوات امنية وعسكرية مصرية في شبه جزيرة سيناء، وادت إلى مقتل وجرح عشرات الجنود.

وعلى صعيد منفصل أعربت الولايات المتحدة عن «القلق الشديد من إصدار محكمة مصرية أحكاما بالإعدام على 183 مصريا متهمين بالضلوع في قتل 11 شرطيا بينهم ضباط»، داعية إلى «ضمان محاكمة عادلة للمتهمين وإيقاف ممارسة المحاكمات الجماعية». كما أدان الاتحاد الأوروبي ومنظمة العفو الدولية أحكام الإعدام تلك.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية جنيفر ساكي «نعتقد بانه من حق أهالي ضحايا أعمال العنف -بمن فيهم عائلات الجنود الأحد عشر الذين قتلوا في هجوم كرداسة- أن يحصلوا على العدالة لمقتل أقاربهم ونعرب عن تعازينا لهم، لكن الولايات المتحدة قلقة للغاية من قرار المحكمة المصرية عقوبة الإعدام الجماعية بحق 183 شخصا».

ودعت ساكي الحكومة المصرية إلى «ضمان محاكمة عادلة للمتهمين عن طريق محاكمة كل حالة على حدة مع كل المصريين، وإيقاف ممارسة المحاكمات الجماعية».

من جهته، ادان الاتحاد الأوروبي أحكام الإعدام التي أصدرتها المحكمة وقال في بيان له إن «إصدار محكمة مصرية أحكاما بإعدام 183 شخصا، يعتبر تجاوزا للالتزامات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان».

ودعا الاتحاد السلطات القضائية المصرية إلى «مراجعة» هذه الأحكام «بما يتماشى مع المعايير الدولية»، مذكرا بموقفه المعارض لعقوبة الإعدام في جميع الظروف، لاعتباره إياها «معاملة قاسية وغير إنسانية، إضافة إلى كونها انتهاكا لكرامة الإنسان وسلامته».

وفي نفس السياق أدانت منظمة العفو الدولية أحكام الإعدام الصادرة في مصر الاثنين بحق 183 شخصا، معتبرة أنها جاءت بعد محاكمات غير عادلة، وأنها تعكس تجاهل السلطات المصرية للقانون الوطني والدولي.

وقالت نائبة مدير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية التي تتخذ من لندن مقرا لها، في بيان «إن أحكام الإعدام اليوم مثال آخر على تحيز نظام القضاء الجنائي المصري».

وأضافت حسيبة حاج صحراوي أن هذه الأحكام يجب أن تلغى، وجميع المدانين يجب أن يقدموا إلى محاكمة تفي بالمعايير الدولية للعدالة، وتلغى عقوبة الإعدام.

واعتبرت أن إصدار أحكام الإعدام الجماعية كلما كانت القضية تتعلق بقتل ضباط الشرطة تبدو سياسة شبه روتينية، بغض النظر عن الحقائق. وكانت محكمة جنايات الجيزة قضت الاثنين بإعدام 183 في القضية المعروفة إعلاميا باسم «أحداث كرداسة»، كما قضت بمعاقبة طفل بالحبس عشر سنوات، وبراءة اثنين، وانقضاء الدعوى لاثنين آخرين لوفاتهما.

وكانت المحكمة أحالت يوم 2 ديسمبر الماضي أوراق جميع المتهمين إلى مفتي الجمهورية للتنظر في قرار إعدامهم، وحددت جلسة أمس الاثنين للنطق بالحكم.

ونشرت وكالة الأناضول رأي المفتي الذي أرسله للمحكمة وقال فيه «إن الجرائم التي نسبت إلى المتهمين قد اشترك في ارتكابها جماعة مكلفة، ونفذوها طبقا لاتفاق مخطط له في اجتماع دار بينهم تم فيه توزيع الأدوار عليهم، وقد توافرت في حق المتهمين أركان جريمة الحرابة، فكان جزاؤهم الإعدام».

ومن بين المتهمين 151 معتقلا، و37 هاربا، وُجهت لهم عدة تهم منها الاشتراك في استهداف مركز شرطة كرداسة يوم 14 أغسطس 2013 (والذي راح ضحيته 11 شرطيا من قوة القسم، واتهمتهم بالتمثيل بجثث أفراد الشرطة بعد قتلهم والشروع في قتل عشرة أفراد آخرين.

يشار إلى أن مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة طالبت بداية ديسمبر الماضي بإلغاء أحكام الإعدام بمصر في قضية اقتحام مركز شرطة كرداسة.

وقال المتحدث باسم المفوضية العليا لحقوق الإنسان روبرت كولفي (حينها) إن الأمم المتحدة اعترضت على هذه الأحكام وتأمل تغييرها، مضيفا أن الأحكام الجماعية تثير دائما تساؤلات حول عدالة ونزاهة المحكمة التي أصدرتها.

وعلى صعيد آخر قالت عائلة صحفي قناة الجزيرة المسجون في مصر محمد فهمي إنه تنازل عن الجنسية المصرية تمهيدا لإخلاء سبيله وترحيله من البلاد.

وقال عادل فهمي، شقيق الصحفي المسجون، إن السلطات المصرية خيّرت محمد بين جنسيته وحريته، مع إمكانية السماح له بالعودة كسائح.

وكان وزير الخارجية الكندي، جون بيرد، قال إن الإفراج عن فهمي أصبح «وشيكا».

وجاء إعلان المسؤول الرفيع في تصريحات بثتها إذاعة سي بي سي الكندية.

وأكد متحدث باسم وزير الخارجية الكندي التصريحات، لكنه امتنع عن الإدلاء بأي معلومات أخرى.

ويحمل فهمي الجنسيتين المصرية والكندية، وهو أحد ثلاثة صحفيين بقناة الجزيرة الفضائية، ظلوا محتجزين في مصر لأكثر من عام.

واعتقل الثلاثة في نهاية عام 2013، ومثلوا أمام المحكمة بعد اتهامهم بنشر أنباء كاذبة ودعم جماعة الإخوان المسلمين التي حظرتها السلطات بوصفها منظمة «إرهابية».

وأطلق سراح زميله الأسترالي بيتر غريسته ورحل إلى بلده الأحد.

وأضاف عادل «كان قرارا صعبا، محمد يفتخر جدا (بجنسيته) وينتمي لأسرة وطنية من ضباط ذوي رتب عالية في الجيش والشرطة دافعوا عن هذا البلد وخاضوا حروبه».

وأشار إلى أن كثيرين من أفراد العائلة شعروا بالإهانة والغضب بسبب تخلي فهمي عن جنسيته المصرية، ولا يرغبون حتى في توديعه.

ولم ترد أنباء عن مصير الصحفي الثالث باهر محمد الذي لا يحمل أي جنسية أخرى غير الجنسية المصرية.

السلطات شددت من إجراءاتها الأمنية في مطار القاهرة

صحفي «الجزيرة» محمد فهمي يتنازل عن جنسيته تمهيداً لترحيله من البلاد

حزب المؤتمر الوطني الحاكم يندد بالحملة ويعتبرها «موقفاً سلبياً ناتجاً عن الافتقار للشعبية»

السودان: المعارضة تتحرك لمقاطعة الانتخابات ... واختطاف روسيين في دارفور

الخرطوم - «وكالات»: اعلنت سفارة روسيا في السودان الثلاثاء ان روسيين يعملان في شركة جوية خطفا في دارفور مؤكدة انها «اتخذت كل الاجراءات الضرورية» من اجل اطلاق سراحهما.

وصرح المتحدث باسم السفارة ارتور سافوكوف في اتصال هاتفي مع وكالة فرانس برس «للاسف يمكننا ان نؤكد تعرض اثنين من الطيارين للخطف في زالنجي في اقليم دارفور في 29 يناير».

واوضح المتحدث ان «تفاصيل الحادث ومكان عمل الشخصين المخطوفين لم يتم الكشف عنها لعدم التاثير على العملية الجارية من اجل الافراج عنهما في اقرب وقت». وتابع سافوكوف انه «يجري اتخاذ كل الاجراءات من اجل اطلاق سراحهما».

من جهتها، اكدت لجنة التحقيق في روسيا (الوكالة الروسية المكلفة التحقيقات الجنائية) ان الروسيين اللذين خطفا هما مسؤول اداري وتقني في شركة الطيران الروسية «يوتير» المتمركزة في الاورال.

واكدت الشركة انهما فعلا موظفان لديها يعملان «بموجب عقد مع بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الافريقي والامم المتحدة في دارفور»، بدون ان توضح وظيفتيهما.

وقالت الشركة في بيان بثته وكالة الانباء الروسية انترفاكس ان ست سيارات اعترضت الخميس الماضي طريق حافلة صغيرة تابعة للبعثة تقل موظفين تابعين لشركة «يوتير» في زالنجي.

واضاف المصدر نفسه ان المهاجمين لم يطلبوا اي فدية حتى الآن.

وتم نشر البعثة المفوضة حماية المدنيين وتامين وصول المساعدات الانسانية عام 2007 ولكن تقارير للامم المتحدة صدرت الشهر الماضي انتقدت تعامل البعثة مع التقارير حول الجرائم التي تركب في الاقليم.

وقتل جراء النزاع الذي اندلع العام 2003 في الاقليم اكثر من 300 الف شخص كما هجر اكثر من مليونين من قراهم، وفقا للامم المتحدة.

سياسيا اطلق تحالف المعارضة السودانية المقاطع للحوار الوطني والمعروف باسم «قوى نداء السودان»، حملة سماها «ارحل» تهدف إلى مقاطعة الانتخابات العامة التي ستجرى في ابريل المقبل.

وقد اطلق التحالف المعارض حملته في مؤتمر صحفي عُقد في دار الحزب الشيوعي المعارض بالعاصمة الخرطوم.

وتدعو حملة تحالف المعارضة السودانية المواطنين إلى مقاطعة الانتخابات التي وصفها بالعبثية، من خلال التوقيع في مراكز محددة على نص يطالب برحيل النظام.

وقال ممثلو الأحزاب المعارضة إنهم سينظمون عشرين ندوة سياسية في مختلف أنحاء السودان لحث المواطنين على الانضمام إلى المقاطعة، ابتداءً من ندوة تنظم في الخرطوم اليوم الأربعاء.

وقال المتحدث باسم التحالف الرئيسي للمعارض أبو بكر يوسف إن شعار الحملة «ارحل» وجه رسالة واضحة بأن الانتخابات لن تكون حرة ولا نزيهة.

وقالت رباح ابنة رئيس حزب الأمة الصادق المهدي «لا ندعو إلى انتخابات بديلة، ولكن ندعو إلى مقاطعة الانتخابات، ونقول للبشير: ارحل أنت وحزبك.. وهذه خطوة إيجابية لكي لا تكتفي بالصمت على مسرحية تنصيب الرئيس البشير».

في المقابل ندد متحدث باسم حزب المؤتمر الوطني الحاكم بحملة المقاطعة بوصفها موقفا سلبيا ناتجا عن افتقار المعارضة للشعبية.

وقال ياسر يوسف وزير الدولة بوزارة الإعلام والمتحدث باسم الحزب الحاكم لرويترز إن «حملة مقاطعة الانتخابات موقف سلبي، ويعتبر هروباً من دفع أهم استحقاق دستوري يحقق الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة».

وأضاف يوسف «كان على هذه الأحزاب بناء أحزابها للمنافسة في هذه الانتخابات.. وأتوقع فشل هذه الحملة السلبية».

وكانت المفوضية القومية للانتخابات أعلنت عن إجراء الانتخابات يوم 13 أبريل القادم على مستوى رئاسة الجمهورية والبرلمان الاتحادي وبرلمانات الولايات التسع عشرة. وأكدت أن 14 مرشحا تقدموا لمنافسة الرئيس الحالي عمر البشير على رئاسة الجمهورية.

يشار إلى أن هذا التحالف المعارض وقع يوم 3 ديسمبر الماضي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا وثيقة أطلق عليها اسم «نداء السودان»، تتضمن «أربعة محاور رئيسية هي القضايا الإنسانية والحروب والنزاعات، والقضايا المعيشية والراهن السياسي، وقضايا الحوار والحل السياسي الشامل، والانتقال نحو الديمقراطية وآليات العمل».

بعض زعماء احزاب المعارضة الموقعة على «نداء قوى السودان»

بوادر خلافات وانشقاق بين حكومة الثني وقوات حفتر

ليبيا: برلمان طبرق يلغي قانون العزل ... و «المؤتمر العام» يشارك في الحوار الأممي

طرابلس - «وكالات»: ألغى البرلمان الليبي المنحل المنعقد في طبرق أمس قانون العزل السياسي والإداري الذي يمنع من عمل في نظام العقيد الراحل معمر القذافي من الدخول للحياة السياسية او الحزبية في ليبيا الجديدة لعشرة أعوام.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن النائب طارق الجروشي قوله إن «مجلس النواب صوت على تعليق قانون الاستبعاد السياسي حتى تبنى دستور دائم»، وأضاف أن القانون بات «لاغيا».

ولم تتضح حتى الآن كيفية تعامل المؤتمر الوطني العام (البرلمان المنتهية ولايته المنعقد في طرابلس) مع هذا القرار وخصوصا انه سبق ان تبنى القانون في 2013.

ويستبعد القانون المذكور من الحياة السياسية اي شخص تولى منصبا في عهد النظام السابق، ويشمل الفترة من وصول معمر القذافي الى الحكم العام 1969 حتى سقوط نظامه ومقتله عام 2011 اثر اندلاع الثورة ضد نظامه.

ويرى بعض المراقبين والسياسيين الليبيين انه تم اقرار هذا القانون تحت الضغط. وكانت جماعات مسلحة طوقت مقر المؤتمر الوطني العام ومؤسسات رسمية أخرى لإجبار النواب على تبنيه.

يشار إلى أن ليبيا تعاني ازمة سياسية تحولت إلى مواجهة مسلحة متصاعدة في الشهور الأخيرة، مما أفرز جناحين للسلطة لكل منهما مؤسساته، الأول في طبرق (شرق) ويتالف من مجلس النواب الذي تم حله من قبل المحكمة الدستورية العليا، وحكومة عبد الله الثني المنبثقة عنه، إضافة إلى ما يسميه هذا الجناح بـ«الجيش الليبي».

أما الجناح الثاني للسلطة، وهو يوجد بطرابلس، فيضم المؤتمر الوطني العام ومعه رئيس الحكومة عمر الحاسي، فضلا عما يسميه هذا الجناح هو الآخر بـ«الجيش الليبي».

عبدالله الثني

على صعيد موازٍ، حاول جنود موالون للواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر منع الثني من زيارة مدينة بنغازي في شرق ليبيا هذا الأسبوع لإظهار التاييد لقواته التي تقاتل في بنغازي.

ونقلت وكالة رويترز عن وزير ومسؤولين عسكريين قولهم إن أعضاء بالجيش يعملون تحت سيطرة حفتر حاولوا منع إعطاء إذن لطائرة الثني للهبوط يوم الأحد واوقفوا قافلته لمدة وجيزة في وقت لاحق اثناء الزيارة.

وقال وزير الداخلية (في الحكومة المنبثقة عن البرلمان المنحل) عمر السنكي إنه بينما كانت طائرة الثني تقترب من بنغازي جاء ضابط وذكر أنه لم يصدر لها إذن بالهبوط.

وأضاف انه رغم هذا فإن الثني تمكن من الهبوط وعقد اجتماعا لمجلس الوزراء في بنغازي بعد أن زار قادة عسكريين.

وبحسب الوكالة ذاتها فإنه ربما يشير هذا الحادث إلى انقسام محتمل في ولاء الجيش بين حكومة الثني وبين حفتر بعد أشهر من إطلاق هجوم ضد مجلس شورى ثوار بنغازي.

سياسيا اعلن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا برناندينو ليون امس الاول ان جولة جديدة من الحوار الليبي ستنطلق خلال أيام في وقت أعلن المؤتمر الوطني (البرلمان) المنتهية ولايته مشاركته في هذه الجولة.

وأكد ليون في مؤتمر صحفي عقده عقب اجتماعه برئيس المؤتمر الوطني نوري أبوسهمين «ان إعادة إطلاق الحوار ناتي في لحظة حاسمة في ليبيا»، مضيفا ان اللقاء كان في غاية الأهمية» وانه أصبح لديه أمل حقيقي بان كل الليبيين سيحظون بفرصة انطلاقة جديدة للحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة».

كما أعتبر ان الحوار المقبل سيضم ممثلين عن مختلف أطياف الشعب الليبي والقوى المقاتلة والقبائل والبلديات.

من جهته قال عضو فريق الحوار في المؤتمر الوطني العام محمد إمعزب انه جرى خلال اللقاء بين رئيس المؤتمر ولجنة الحوار مع المبعوث الاممي تبادل الأفكار والآراء مؤكدا ان ليون كشف عن موافقة بعثة الأمم المتحدة على «عقد الحوار في ليبيا».

وأشار الى ان ذلك كان مطلبا اساسيا للمؤتمر الوطني العام وانه «تم الاتفاق على المكان ويتعذر في الوقت الحالي الإعلان عنه لأسباب امنية».

كما كشف إمعزب عن ان ابوسهمين سلم ليون رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن «تتعلق بثوابت الحوار».